طبول المواجهة بين المناطق الرمادية والزوايا الحادة

شراكة وحدوية ملتبسة برواسب التشطير

في خاتمة مقالنا المنشور في العدد الماضي من هذه الصحيفة أشرنا إلى أنه بقدر ما يؤرخ يوم 22 مايو لميلاد الجمهورية اليمنية الموحدة، وقيام أول نظام سياسي ديمقراطي تعددي منذ قيام النظام الجمهوري في شطري البلاد (1967-1962)، بقدر ما يؤرخ لميلاد أول تجربة ائتلافية حزبية في تاريخ البلاد، انتقل فيها كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني من وضع الحزب السياسي الوحيد في قمة السلطة إلى وضع الحزب المشارك .

كان ائتلاف الحزبين موضوعياً بحكم شراكتهما في تحقيق الوحدة ومسؤوليتهما المشتركة عن استكمال توحيد هيئات وأجهزة وقوانين الدولتين السابقتين، وإطلاق مفاعيل الديمقراطية التعددية وتأسيس هياكل الدولة الجديدة خلال فترة انتقالية لا تزيد عن سنتين ونصف .

لكن اختلاف الحزبين في فترة الائتلاف كان موضوعياً أيضاً نتيجة للاختلاف الموضوعي بين ذهنيتين وطريقتي تفكير جاءتا من بيئتين مختلفتين من الناحية السياسية والفكرية على نحو ما سبق توضيحه، الأمر الذي انعكس على تفاوت قدرة الطرفين في البحث عن معامل موضوعي آخر لمنع تحول هذا الاختلاف إلى تناقض يؤدي إلى تفجير الائتلاف الذي جاء كمنتج موضوعي للوحدة، حيث كان خروج أي طرف من هذا الائتلاف يعني خروجاً من الوحدة وليس خروجاً من السلطة بحسب ما كان يتصوره البعض في الجانبين.

أحمد الحبيشي

نجح المؤتمر الشعبي العام في توفير محددات الاندماج بالوضع السياسي الجديد بعد الوحدة، حيث طلب من المنضوين في عضوية مختلف تكويناته وهياكله التنظيمية أما البقاء في المؤتمر بوصفه تنظيماً سياسياً لا يقبل الازدواجية الحزبية في داخله، أو الخروج من عضويته وممارسة العمل الحزبي من خلال التعددية الحزبية.. وكان التطور الأبرز في الحياة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام هو انسحاب الأخوان المسلمين من عضويته، ومبادرتهم إلى تشكيل التجمع اليمني للإصلاح بالتنسيق مع شخصيات سياسية وقبلية وتجارية أخرى.

وبذلك أمكن للمؤتمر أن يتصرف كحزب سياسي منسجم في السلطة التي يشاركه فيها الحزب الاشتراكي اليمني ، بيد أن الوضع كان ينطوي على تناقضات أخرى على مستوى الحزب الاشتراكي وكذلك على مستوى السلطة.. فقد كان الحزب الاشتراكي يتصرف في السلطة بصورة غير منسجمة بسبب وجود جناحين في داخله، أحدهما كان يحكم الدولة في الشطر الجنوبي والآخر يعارض الدولة في الشطر الشمالي.. وبينما كان الجناح الجنوبي معنياً بالائتلاف مع المؤتمر الشعبي العام من أجل استكمال بناء الدولة الجديدة وتوحيد أجهزتها المدنية والعسكرية والأمنية ، ومواصلة السير على طريق الديمقراطية، كان الجناح الشمالي مسكونا بإرث معارضته الطويلة لسلطة الرئيس علي عبدالله صالح وصداماته الدامية معها، وقد ترتب على هذه الازدواجية دخول الحزب في مأزق حاد، فهو من ناحية شريك في السلطة، ومن ناحية أخرى معارض لدود لها.

في الجانب الآخر من الصورة كان المؤتمر الشعبي العام من الناحية النظرية هو الشريك الوحيد للحزب في السلطة، لكن الواقع كان يشير إلى أن التجمع اليمني للإصلاح هو شريك عملي ثالث مع الحزبين، حيث كان لهذا التجمع رجل في السلطة ورجل أخرى في المعارضة.

كان التيار الاخواني في التجمع اليمني للإصلاح هو الحزب المعارض الوحيد الذي يشارك في مجلس النواب بكتلة برلمانية كبيرة تصل نسبتها إلى 12% ، فيما كان له حضور نافذ في الكثير من أجهزة الدولة بحكم نفوذه في السلطة منذ عهد الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي، ومشاركته في التصدي للمقاومة المسلحة التي قادها الجناح الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني في المناطق الوسطى مطلع الثمانينات، وما ترتب على ذلك من استحقاقات، ناهيك عن سيطرته على نظام تعليمي كامل ومواز للنظام التعليمي الخاضع لوزارة التربية والتعليم، بكل ما ينطوي عليه ذلك النظام من موارد مالية هائلة وجهاز إداري وتدريسي ضخم، وسلطات داخلية وخارجية، حيث جرى استخدام كل هذه المفاعيل لأغراض الاستقطاب الحزبي ، والتأثير في المجتمع، إلى جانب تفعيل علاقاته الخارجية بالجماعات الإسلامية المتطرفة التي كان ينسق معها في استقدام آلاف الإسلاميين العرب إلى الجمهورية للتدريس في المعاهد التعليمية الخاضعة لسيطرته ومن بينهم شخصيات بارزة طردتها الحكومة اليمنية من البلاد في النصف الثاني من التسعينات قبل أن تصبح تحت طائلة الملاحقة من قبل المجتمع الدولي بعد الإعلان عن تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى عام 1998 وتشكيل جهازها السري الخاص والمعروف باسم تنظيم «القاعدة» بعد ذلك ، حيث كان هؤلاء القادمون يشكلون مصدر قوة لدعم نفوذ حزب التجمع اليمني للإصلاح ، وتطوير خبراته في الداخل ، بقدر ما كان وجودهم في اليمن تحت مظلة الإخوان المسلمين يشكل دعماً للحركات والتنظيمات التي جاءوا منها ، وملاذاً آمناً لبعضهم ممن كانت حكوماتهم تلاحقهم بتهمة الإرهاب.

هكذا كانت صورة الائتلاف بين شريكي الوحدة شديدة التعقيد منذ بداياتها الأولى.. فالحزب الاشتراكي كان مزدوجاً في موقفه من السلطة.. والسلطة بالمقابل كانت تحمل في أحشائها نوعاً من التماهي الملتبس لجهة المشاركة غير المعلنة للتجمع اليمني للإصلاح فيها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نجاح المؤتمر الشعبي العام قبل الوحدة في تأهيل بيئته السياسية الداخلية بصورة منهجية للتأقلم مع البيئة العالمية والاستجابة للتحديات الديمقراطية، مقابل تخلف كل من الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح في هذا الجانب، فإننا سنجد أنفسنا أمام عملية سياسية ثلاثية الأبعاد وهي الوحدة، الديمقراطية والبيئة الداخلية والخارجية التي تتداخل مع محددات الحلول اللازمة لإشكاليات وتناقضات الفترة الانتقالية.

وجد الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح نفسيهما شريكين غير مباشرين في بيئة سياسية جديدة يكاد أن يكون المؤتمر الشعبي العام هو الوحيد الذي بادر إليها وسعى إلى إيجادها، وهيأ نفسه جيداً لها ، بعد أن امتلك القدرة على المبادرة في إطلاق مفاعليها والتحكم بمفاتيحها.. فالحزب الاشتراكي اليمني انتقل إلى بيئة سياسية جديدة وجد نفسه فيها معنياً بإنجاز مشروع جديد للتغيير لم يكن على الإطلاق في أجندته التي رسمت اللجنة المركزية خطوطها العامة في دورتها المنعقدة أواخر سبتمبر 1989، أي قبل شهر واحد فقط من الاجتماع المفاجئ للجنة السياسية المشتركة في تعز، وقبل شهرين من زيارة الرئيس علي عبدالله صالح غير المتوقعة لعدن وتوقيع اتفاق الوحدة، وقبل بضعة أشهر من قيام الجمهورية اليمنية الموحدة.

والحال نفسه ينطبق على التيار(الإخواني) في التجمع اليمني للإصلاح الذي أفرط في خطابه السياسي الرافض للوحدة مع (الكفار) عقب التوقيع على اتفاق 30 نوفمبر 1989، وارتكب خطأ تاريخياً عندما امتنعت كتلته البرلمانية في مجلس الشورى عن التصديق على مشروع دستور دولة الوحدة واتفاق إعلان الجمهورية اليمنية في مجلس الشورى ، تنفيذا لاتفاق 30 نوفمبر 1989، ومعارضته لدستور دولة الوحدة بعد الاستفتاء عليه من قبل الشعب .. ناهيك عن مواقفه الملتبسة إزاء القضايا الجوهرية المتعلقة بالديمقراطية وما يرتبط به من تعريف لسلطة الأمة ، والدولة والقانون الدولي والعلاقات الدولية وحقوق وواجبات المواطنة المتساوية، وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحرية الفكر وسلطة الأغلبية ووحدة وتنوع العالم.

خطوط وظلال متداخلة

على مستوى الاجتماع السياسي كان ثمة حراك معارض للسلطة ومتقاطع معها في آن واحد، حيث حرص الجناح الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني على إعادة تعريف الوضع الجديد للحزب خلال الفترة الانتقالية، وذلك من خلال اهتمامه بتشكيل اصطفاف يضم الأحزاب التي كانت قبل الوحدة تعارض سلطة الرئيس علي عبدالله صالح، وصياغة خطاب سياسي وإعلامي معارض لتقاسم السلطة من جهة، وللتجمع اليمني للإصلاح من جهة أخرى، خصوصاً وأن التنظيم السري للإخوان المسلمين في اليمن وجه خطابه السياسي والإعلامي وجند كل طاقاته من خلال حزب (الإصلاح) لتشويه صورة الحزب الاشتراكي اليمني وإضعافه والسعي إلى إخراجه من السلطة ، وإضعاف علاقته بالمؤتمر الشعبي العام شريكه في الوحدة والسلطة الانتقالية .

المؤتمر الشعبي العام كان من الناحية النظرية الشريك الوحيد للحزب الاشتراكي خلال المرحلة الانتقالية لكن الواقع أثبت أن التجمع اليمني للإصلاح كان شريكا ثالثا وخفيا .. وكانت له رجل في السلطة وأخرى في المعارضة

في الاتجاه نفسه وكمحصلة موضوعية للحراك السياسي الناشئ عن الوضع الجديد نشطت بقايا المعارضات السابقة للحزب الاشتراكي ونظامه السابق في الجنوب وانخرطت في إطار الاستقطابات التي فرضتها الأدوار المزدوجة لمختلف الأطراف، ما أدى إلى تورّم الحالة الائتلافية بين المؤتمر والاشتراكي وتحولها من الشراكة التي تتطلب بناء الثقة وتعميق القواسم المشتركة كشرط لحماية الوحدة وتعزيزها، إلى الصراع والإفراط في الاستقطاب الداخلي والشكوك المتبادلة.

وهكذا أصبح المشهد ملتبساً بين سلطة ائتلاف مخترقة من قبل عدة أطراف معارضة لطرفي الائتلاف من جهة.. وبين معارضات مفترضة لكنها تستمد برامجها ومفاعيل حركتها من تناقضات الائتلاف الحاكم من جهة أخرى.

وزاد من خطورة هذا الوضع دخول بعض الخطوط والظلال القاتمة إلى صورة هذا المشهد الملتبس بالتناقضات والتقاطعات والرواسب الموروثة عن حقبة التشطير، حيث أسهمت أعمال العنف والإرهاب والاغتيالات التي حدث بعضها في فنادق مدينة عدن ومطار عدن الدولي مطلع التسعينات واستهدف بعضها الآخر قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي في إلحاق أضرار كبيرة لم تشمل فقط الائتلاف الحاكم بل امتدت لتمس مباشرة البيئة السياسية الجديدة التي كان للمؤتمر الشعبي العام فضل المبادرة في تأسيسها تحت قيادة الرئيس علي عبدالله صالح منذ وقت مبكر بهدف تأهيل اليمن للاندماج في النظام العالمي الجديد ، والاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية .. فقد أدت تلك الأعمال الإرهابية إلى إنعاش رواسب النزعات الشمولية القديمة، وإحباط قوى التغيير والتجديد داخل مختلف أطراف المنظومة السياسية للدولة والمجتمع بدون استثناء.. ولم يعد خافياً على أحد ضلوع بعض الجماعات المتطرفة في تلك الأعمال التي أدى دخولها على خطوط وظلال ذلك المشهد الائتلافي الملتبس، إلى تسويد جزء كبير من الصورة الداخلية لأول تجربة ائتلافية في الجمهورية اليمنية.

وما من شك في أن التصميم الذي أبدته و لازالت تبديه القيادة السياسية للدولة وقيادة المؤتمر الشعبي العام لمكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله وتجفيف مصادره ومنابع تمويله ، سيحول دون تسويد صورة المشهد السياسي لبلادنا داخلياً وخارجياً في المستقبل.. ومن نكد الدنيا أن يكون القدر المؤلم لضحايا تلك الأعمال الإرهابية في الحزب الاشتراكي اليمني قد أسفر في وقت لاحق وحتى الآن عن انتقال قيادة هذا الحزب ذي التاريخ الوطني والرصيد المستنير من موقع الحداثة والاستنارة إلى موقع الذين يحاولون اليوم فرض مشروعهم المعادي للعقل والحرية للحداثة والموسيقى والفنون ، وممارسة مختلف الأساليب الملتوية والمموهة لإضعاف تصميم القيادة السياسية للدولة والمؤتمر الشعبي العام وحكومته على مكافحة التطرف و الإرهاب، بعد أن أسهم الإرهاب الذي بطش بالكثير من قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي اليمني ، والحسابات السياسية الضيقة التي أعمت قيادته، في إضعاف قدرة ضحاياه في الحزب الاشتراكي اليمني على التمييز بين الألوان والخطوط والظلال المتداخلة !!

في خضم ذلك التداخل والتوازي والتقاطع كان الائتلاف المفترض بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني يواجه أحد خيارين : خيار الإقامة الدائمة في وضع ملتبس تغيب عنه محددات الائتلاف ووظائفه ، وما يترتب على ذلك الخيار من إعادة تعريف الفترة الانتقالية والعواقب الناجمة عنها ، أو خيار إعادة تعريف الائتلاف نفسه، مع المحافظة على المحدّدات والوظائف التي اقتضت قيامه وتُوجب استمراره .

مشروع دمج الحزبين

جسد تحول المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني من وضع الحزب الواحد الذي يقود السلطة إلى وضع الحزب المشارك ، إرادة مشتركة للتغيير الديمقراطي من قبل قيادتي الحزبين اللذين بادرا بصورة طوعية وسلمية إلى تبني مشروع الوحدة والديمقراطية.

لعل هذا المشترك السياسي بين القيادتين هو الذي طرح خيار دمج الحزبين، كوسيلة لحماية الوحدة ، وتجنيب البلاد مخاطر حرب أهلية محتملة ، ونزع الألغام من طريق استكمال توحيد هياكل ومؤسسات الدولة خلال الفترة الانتقالية التي لم تؤهلها تناقضاتها وتداعياتها للانتقال السلس من التشطير إلى الوحدة، ومن الشمولية إلى استحقاقات الديمقراطية التعددية .

لكن هذا الخيار واجه مقاومة مشتركة من قبل الجناح الذي كان يمثل حزب الوحدة الشعبية (الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي) قبل الوحدة ، واللوبي الذي استبقاه التنظيم السري للإخوان المسلمين في اليمن داخل المؤتمر الشعبي العام خلال المرحلة الانتقالية ، إلى جانب التحريض الذي مارسه حزب التجمع اليمني للإصلاح ضد مشروع دمج الحزبين ما أدى الى إجهاضه ، وإفساح المجال لولادة أزمة سياسية حادة على أثر نتائج انتخابات 1993، وصولا إلى قرع طبول المواجهة وإشعال شرارة حرب صيف 1994 وإعلان مشروع الانفصال الذي ولد ميتاً ، على نحو ما سنتناوله بالتفصيل في مقالنا القادم.

نقلا عن / صحيفة(26سبتمبر)

كلام المفسرين لا يحل محل قول الله تعالى

جمال البنا

وقع في يدي كتاب «تفسير القرآن الكريم» للأطفال وهو إعداد سبعة أسماء ضخمة من الأساتذة والعمداء، كما أنه ظفر بموافقة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

تضمن تفسير سورة الفاتحة التي وضع نصها في مربع صغير على يمين الصفحة، إذ إن الفاتحة سبع آيات وهي بالتحديد ٢٤ كلمة، وهي ابتهال عميق من المؤمنين إلى الله تعالى لينعم عليهم بالهداية للطريق المستقيم، ومع هذا فقد شغلت ثلاث صفحات كبار ختمت بأن المغضوب عليهم "هم اليهود وأشباههم»، وأن الضالين «هم النصارى وأشباههم».

من حق السادة المفسرين السبعة أن نقول إنهم لم يأتوا من تلقاء أنفسهم بهذا التفسير، ولكنهم نقلوه من التفاسير المعتمدة فمسؤوليتهم مسؤولية الناقل المقلد الذي ينقل حرفيا ويأخذ كلام المفسرين كأمر مقرر لا نقاش ولا تفكير فيه.

ولكن المفسرين الأوائل وإن كانوا في مثل قامة الطبري والقرطبي وابن كثير.. إلخ، عندما قدموا لنا تفسيراتهم فإنهم ارتكبوا دون أن يعلموا إثمًا عظيمًا، لأنهم قوّلوا القرآن ما لم يقله أو أعطوا معني عامًا صفة خاصة لم يذكرها القرآن، ولتقدير فداحة هذا العمل نقول: إن القرآن كلام الله الذي لا يمكن أن يحاكيه أو يصل إليه كلام أناس يغلب عليهم القصور البشري، وإن التفسير الوحيد المقبول ما يمكن أن يقدمه الرسول، والرسول لم يقدم تفسيرًا إلا لما يقارب ٢٩ آية تقريبًا، ومع هذا فلا يمكن أن نقبلها تمامًا، لأنها كلها جاءت عن طريق أحاديث آحاد لا يمكن القطع يقيناً بها، وبالتالي فلا يمكن تطبيقها على القرآن، على أن القرآن نفسه قد بين للرسول ما يقوله تفسيرًا له في الآيات التي تبدأ «يسألونك» ثم تستأنف «قل»، وهي حالات معدودة ومعروفة.

إذن، كل ما نقرؤه في تفسير المفسرين هو كلام المفسرين، ولا يمكن القطع بأن ما ذهبوا إليه هو ما أراده القرآن، بل يغلب أن يكون بينه وبين ما أراد الله بون شاسع.

بل لنا أن نذهب إلى ما هو أبعد من هذا، أن القرآن يرفض أن يكون له تفسير كائناً ما كان، لأن هذا بالطبع سيفسح المجال للتقول عليه، ولأن القرآن يتعمد أن يكون كلامه عامًا، فعندما يخصصونه فإنهم يخالفون ما يريد القرآن، وهل كان القرآن عاجزاً لو أنه يريد بالمغضوب عليهم والضالين «اليهود والنصارى» أن يقول ذلك، لقد كان يمكنه ذلك دون أن يختل سياق الآية أو تهتز صياغتها، ولكنه لا يريد لأنه لا يريد تحويل الهداية من معنى عام إلى معنى مقيد بمخالفة أو يقوم على مخالفة أو تخصيص،

وهو ما لا يريده وما يقيد العموم الذي أراده، فما الذي يمنع أن يكون من المسلمين من يضل ، ومن يستحق غضب الله، ولماذا ينصبّ ذلك علي اليهود والنصارى؟ وإذا أريد تخصيص فإن العرب الوثنيين الذين قاوموا الإسلام، وكانت وثنيتهم فاشية، كانوا أولى بذلك.

إن القرآن الكريم في سموه وموضوعيته لا يسمّي ولا يحدد، ولا يتقصد قومًا دون قوم، ولكن يضع قيمًا عامة موضوعية مفتوحة لكل من يؤمن بها. ومعني هذا أنه ليس مطلوبًا تفسير للقرآن.ولو طبق ذلك لما وجد المفسرون عملاً، ولانضموا لطابور العاطلين، وهيهات أن يسمح بهذا، وهم الذين يظنون أن عملهم هذا هو أقدس عمل، وأهم عمل، وأعظم الأعمال قربى إلى الله!

لذلك انساقوا في دعاواهم، بحيث أصبحت التفاسير مجلدات، ويقع تفسير الرازي في ثلاثين جزءاً، والقرطبي والطبري ما بين عشرة وعشرين، طبقاً للطبعات.. إلخ، وكل هذا الكلام استقوه من أحاديث موضوعة أو ضعيفة، وحتى لو كانت صحيحة فلا تجوز أن تكون حكمًا علي القرآن، لما سبق أن قلناه أنها ظنية، ومن أساطير كانت شائعة في المناخ الثقافي ومن إسرائيليات حتى لقد يظن الإنسان أنه يقرأ في التوراة، ومن اجتهادات هي بنت عصرها ـ أي منذ ألف عام تقريبًا ـ وكان عصرًا حافلاً بالملل والنحل التي تطرقت إلى المجتمع الإسلامي من فارس والهند، خاصة بعد أن ترجمت كتب الفلسفة اليونانية، كل هذه المادة الثقافية صيغت كتفسير مما سمح بتفسيرات كانت شائعة في المجتمع، فعندما يقول القرآن «وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ»، فإنهم يقولون النساء والصبيان، وعندما يقول «لهو الحديث»، يقولون الغناء، بل أغرب من هذا فإنهم يفسرون «لا يَشْهَدُونَ الزُّورَ» بأن الزور هو أعياد أهل الكتاب! أما كلمة «ويل» التي تكررت في بعض السور فإنهم يفسرونها بأنها «واد في جهنم» مع أن الويل معروف في اللغة وعلي كل لسان.

إن القرآنيين الذين استبعدوا السُنة، كانوا أجدر باللقب، وأدنى إلى الصواب لو أنهم استبعدوا التفسير، ولكن الله تعالى أراد لنا أن نكون من ندعو إليه ونحمل رايته، ونجعله أحد مبادئ الإحياء الإسلامي، وأوضحنا هذا في كتاب «تفسير القرآن بين القدامى والمحدثين»، و«تثوير القرآن»، «العودة إلي القرآن».

مفكر إسلامي مصري

الفتوى أضحت تزاحم القانون

محمد الصياد

تزايد في الآونة الأخيرة بصورة لافتة الحضور القوي للفتاوى الدينية الصادرة عن مجاميع لا حصر لها من المشايخ والمراجع الدينية بتوجهاتها ومشاربها المختلفة، حتى أضحت الفتاوى إحدى الظواهر – وما أكثرها – الصاعدة في سماء الحياة العربية الملبدة بالغيوم، المتأكسدة على ما يبدو من انبعاثات التغير المناخي.

الفتوى ليست بدعة، على أي حال، في حياتنا العربية، فهي كانت موجودة منذ قديم الزمان، واستمرت باعتبارها أحد مصادر المعالجات الظرفية لإشكاليات حياتنا الاجتماعية، ولذلك كان اللجوء إليها مرتبطاً بحالاتها الظرفية المستجدة في علاقات المجتمع بكليتها وفي علاقات أفراده بعضهم ببعض.

وكانت مصادر الإفتاء قليلة ومقننة، من خلال حصرها في جهة (اعتبارية أو فردية)، محددة، مخولة بإصدار الفتاوى في الأمور الإشكالية والأخرى غير الحائزة على إجماع فقهي من قبل سدنة علماء الدين.

بيد أن الجديد في الأمر هو خروج موضوع الإفتاء عن سراطه المعتاد وارتياده آفاقاً لم نبلغ ذراها من قبل قيام الدولة العربية الحديثة قبل حوالي قرن من الزمان.

حتى بدا كأن مطلقي الفتاوى الذين تزايدت أعدادهم بكثرة في السنوات التي أعقبت التفجيرات الإرهابية في نيويورك وواشنطن ولندن وإسبانيا، يتبارون في ما بينهم في عرض الفريد والغريب من فتاوى تخفق لها قلوب البسطاء.

ليس هذا فحسب، بل إن الفتوى والمفتين أضحوا يزاحمون القوانين الرسمية التي تحكم علاقة الدولة بالمجتمع وعلاقة أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وينافسون السلطات الحاكمة، التنفيذية والتشريعية.

يحدث هذا بصورة اقتحامية فجة من دون أن يعترض سبيل هذه الاقتحامات/ الفتاوى أي عارض، بما في ذلك الدول المعنية التي يفترض أن تهب للدفاع عن موقعها السيادي وهيبتها في وجه من تنطع لمحاولة مصادرة إحدى وظائفها متسللاً خلف العباءة الدينية.

ومع ترك الحبل على الغارب أصبح مفعول الفتوى أقوى من مفعول القانون والنظم والتشريعات والقرارات الصادرة عن الدولة ومؤسساتها السيادية، الأمر الذي أوقع هيبتها ومصادر قوتها في حرج بالغ.

في مصر، علي سبيل المثال لا الحصر، لقد تطلب الأمر قيام مفتي الديار بإصدار فتوى قضت بأن "الختان عادة محرمة شرعاً" ، لينقض فتوى سابقة معاكسة – من أجل إحداث الأثر المطلوب على العامة للكف عن هذه العادة القديمة، بعد أن راحت طفلة لم يتجاوز عمرها 9 سنين، ضحية هذا الطقس الإفريقي السحيق.

هذا بخلاف الفتاوى التي راحت تترى تباعاً هنا وهناك والملغومة بكميات متباينة من بارود التحريض على الفتن الطائفية وعلى التشطير المجتمعي والفئوي.

ولعل هذا البؤس الفكري والثقافي (الحضاري) الذي نتردى إليه، إن دل على شيء فإنما يؤشر الى علائم تدهور الموقف العام العربي بين شعوب وأمم العالم المختلفة، والذي لا يستره ولا يغطي عجزه هذه الأيام سوى إيرادات المصادر الريعية مثل النفط والغاز والفوسفات وتحويلات العاملين في الخارج ورسوم معابر الممرات المائية.

وهو، إلى ذلك أيضاً، يؤشر إلى وجود نوايا صريحة لوضع فكرة الدولة الدينية موضع التنفيذ، وذلك من خلال الزحف المنظم، السلس والهادئ، على مواقع الدولة المدنية، لا سيما المكشوف منها أمام طمع الطامعين المتهيئين والمتحفزين للتسلل إليها والاستيلاء على أكثر مواقعها أهمية وحساسية.

وكل ما يملك المرء قوله إزاء هذا التداعي المؤسف والخطير لظاهرة نجم الفتاوى على حساب دولة القانون والمؤسسات، هو التنويه إلى التجربة الباكستانية التي يجب الاتعاظ بدروسها البليغة.

كاتب بحريني

أخي المواطن:
رحلة عائلية على ساحل البحر تكفي بدلاً من فقدان عزيز عند السباحة
الأمن البحري